(النسخة الثالثة)

تبين الأزمة الاقتصادية الراهنة محدودية النظام الرأسمالي، وتظهر مخاطر الإهمال الممنهج لمؤسسات غير الكفؤة والتافهة على مزيد الكسب والاستهلاك.

فالأزمة الاقتصادية بمختلف اتها المتفاعلة واحدة من عدة أخطار تهدد الحياة في المدن والتجمعات البشرية في أي مكان، مدن شوهتها المضاربات بالأراضي، والمشاريع الحضرية العملاقة، والاستثمارات الزراعية، وخوصصة الأملاك العمومية والخدمات ' والعديد من أشكال الاستبعاد الاجتماعي والكوارث البيئية.

وفي الأثناء، يحرم النمط الرأسمالي العديد من الأهالي من الإنتاج وفرص التنمية، مما يعمق الهوة بين الأرياف والمدن.

إن الأطوار المختلفة لهذه الأزمة تؤثر سلبا على مصادر الرزق لجميع المواطنين ' وخصوصا الطبقات العاملة والفقراء غير القادرين على توفير حقوقهم الأساسية في الأرض والمسكن اللائق والشغل الكريم والفضاء العمومي والتعليم والصحة أو المشاركة الفعلية في صنع القرار.

ومن المؤشرات البارزة على هذه الأزمة الاقتصادية المتعددة الوجوه، تصاعد وتيرة الإخلاء الإجباري وانتشاره على أوسع نطاق ليطال هذه الفئات الاجتماعية نفسها.

في المدن ' ليست وحدها هذه الصراعات مركزة وظاهرة للعيان، بل كذلك فرص التقدم بمطلب
" الحق في المدينة ".

وهو ما هذا الحق المركب بين عبن الناس من أجل مدينة أخرى ممكنة، وهو من وذج جديد يخلق بديلا عن الادعاءات النيوليبرالية الشائعة والمغلوطة أيضا، ويتيح للحركات الاجتماعية المختلفة أن تفعل رؤية موحدة لفضاء حقوق إنسانية وعدالة اجتماعية وبيئة مستدامة مشتركة.

والمن تتحدى الاجتماعي الدولي فضاء يمكن من تحديد القدرات والشبكات القادرة على تعزيز الحق في المدينة، وهو الفرصة الوحيدة لتأسيس قضية موحدة تجمع صراعات لكيدة ومتساوية من أجل حقوق وأرزاق الناس والرجال، والقرويين، والمحرومين من الأرض، والسكان الأصليين.

إن هذا المنتدى يجمع طاقات المقاومة والبحث عن حلول.

إن طلائع هذه الرؤية الجديدة يأتون من الحركات الاجتماعية والناشطين المنتمين، من الأكاديميين والتقنيين والحكومات المحلية.

إن هذه المنظمات والأفراد الآتين من شتى أنحاء العالم حضروا إلى هنا في المنتدى الاجتماعي الدولي 2009 بأمازونيا.

إن الشبكات والروابط التي تجمع هذه المجموعات تلخص في نقاط الالتقاء التالية:

- تعزيز الحق في المدينة؛ بديلا عن الإخلاء ومن أجل إصلاح مدني ديمقراطي يتماشى مع الهدف السادس للمنتدى الاجتماعي الدولي
- دمقرطة المنتدى المدني الدولي (WUF) الذي سينعقد بريو دي جانيرو سنة 2010 حتى تتمكن الحركات الاجتماعية و النشطين من حضور فعاليات حضوراكاملا وفاعلا والاشتراك مع وكالة الأمم المتحدة للسكن و مع المضيفين في إعداد هذا الحدث وتسييره.
- إدماج تعزيز الحق في المدينة؛ بديلا عن الإخلاء ومن أجل إصلاح مدني ديمقراطي ، في إعداد المنتدى المدني الدولي (WUF) و فعالياته.
- ربط الصراعات المدينة للمنتدى المدني الدولي ((WUF 2010 و بناؤها على تجربة 2008 التي نادت بالتزام بين المنتديات المحلية والوطنية والإقليمية.
- استثمار الإمكانيات من أجل بلوغ استراتيجية للحوار بين حركات القرويين والسكان الأصليين من أجل بلورة مطالب حقوقانا السكنية المشتركة و تكوين تضامن فعلي لهذا الغرض
- إعداد منتدى مدني شعبي و/أو تجمع عالمي للسكان يقود المنتدى الاجتماعي الدولي 2011

اجتمعت لجنة التقارب بمدينة بيلم يوم 1 فيفري 2009 و تكونت من :

(Asociacion Latinoamericana Organizaciones de Promocion (ALOP
Association Internationale des Techniciens, Experts et Chercheurs ((AITEC
(Centre for Housing Rights and Evictions (COHRE
(Dignity International (DI
Enda Tiers-Monde
(Forum Local Autorithies (FAL
(Foro Nacional de Reforma Urbana, Brasil (FNRU
(Habitat International Coalition (HIC
(Habitat para la Humanidad, Latin America (HpH
(International Alliance of Inhabitants (IAI
(Local Communities Oorganizations in Asia (LOCOA
(Poor People Economic Human Rights Campaign (PPEHRC
Programa de Vivienda del Centro Cooperativista Sueco
(Servicio Latinoamericano Vivienda Popular (SELVIP)